



محضر حرفي للجلسة الثالثة والعشرين

الرئيس: السيد العربي (مصر)

ثم: السيد باتوكاليو (فنلندا)
(نائب الرئيس)

المحتويات

البند ٤٩ إلى ٦٥ و ٦٨ و ١٤٢ و ٦٧ و ٦٩ من جدول الأعمال (تابع)

../..

Distr.GENERAL
A/C.1/47/PV.23
22 December 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى: Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-0794, 2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

البنود ٤٩ إلى ٦٥ و ٦٨ و ١٤٢ و ٦٧ و ٦٩ من جدول الأعمال (تابع)

النظر في مشاريع القرارات في إطار جميع البنود المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

السيد أريا (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): حيث أن هذه هي المرة الأولى التي يتكلم فيها وفدنا أود أن أهنئكم يا سيادة الرئيس وسائر أعضاء مكتب اللجنة على انتخابكم، وأن أعرب لشخصكم يا سيادة الرئيس عن عميق مشاعر التضامن إزاء الفاجعة التي حلت مؤخراً ببلدكم. إنني سأقسم بياني إلى جزئين، في الجزء الأول الذي سأتلوه في الحال، سأطرح بعض الأفكار عن بعض مشاريع القرارات المقدمة. أما الجزء الثاني، الذي لن أتلوه ولكنه سيوزع على الوفود، فإنه يعبر عن موقف بلدي من بنود جدول الأعمال.

إن انتهاء المواجهة الإيديولوجية والتعارض بين النظم الاجتماعية الاقتصادية والمصالح العسكرية الاستراتيجية - وهما أمران هيمننا على العلاقات الدولية حتى فترة قريبة - قد أتاح لنا أكثر من أي وقت مضى إمكانية اغتنام الفرص الاستثنائية السانحة لإحلال السلام والتفاهم بين الأمم، ولكنه حمل في طياته أكثر من أي وقت مضى قدراً من الزعزعة. وعلاوة على ذلك، يؤدي الانتقال صوب سياسات دفاعية وطنية جديدة وهياكل أمنية إقليمية جديدة إلى إبقاء المجتمع الدولي في حالة خوف فيما يتعلق بالأمن الجماعي في المستقبل.

وبالرغم من أن قدراً أكبر من الأمن بدأ ينشأ بفضل مناخ التعاون الجديد، ما زالت، كما نعرف جميعاً، مخاطر كثيرة تحدد بالسلم والأمن الدوليين من بينها عواقب سباق التسلح، والكلفات البشرية والمادية للنزاعات الناشئة عن الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية. وانبعثت الحركات القومية والعرقية وتطرفها. إن تحقيق السلم ليس بعد مهمة خالية من الصعاب بحال من الأحوال، فما زالت توجد تهديدات تتطلب - بسبب عواقبها العالمية - نهجاً وحلولاً مشتركة.

إن طبيعة هذه التهديدات توضح أيضاً أن التغلب عليها يقتضي عدم الاكتفاء بمراعاة مصالح عدد صغير من البلدان ورؤاها الخاصة إذا كانت لا تشتمل على المبادئ والقيم المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة، وهي قيم تتمسك بها الأمم جميعاً وتسنع اليوم فرصة تاريخية لوضعها موضع التنفيذ.

ومما لا شك في أن النظام الأمني الدولي ينبغي أن يتغير في المستقبل فلا يصبح قائما على النهج العسكري وحده، كما كان الحال لقراءة نصف قرن، بل أن يقوم على نهج أخرى ترى أن مصادر الزعزعة والتهديدات المحدقة بالسلم والأمن الدوليين تنجم عن أسباب اجتماعية واقتصادية وإنسانية وإيكولوجية. إن بلدا صغيرا كبلدنا - لا يملك قدرة نووية ولا يرغب في حيازتها، ولا يعكف على تنفيذ خطة سرية في هذا المجال، ولا يقوم بتصدير السلاح، بلدا يتمثل هدفه الرئيسي في توطيد أمن شعبه ورفاهيته، بلدا شجع جميع الجهود الدولية الرامية إلى نزع السلاح ويواصل دعمها - لهو بلد يستطيع فيما نعتقد أن يقدم إسهاما موضوعيا في هذه المناقشة.

ولذلك لا يزال الجزع يملكنا إذ نجد أنفسنا في عالم تنحصر فيه قدرتنا على العمل داخل جدران هذه المنظمة، وهذا شعور لا يبعث على الارتياح بحال من الأحوال. فنحن ما زلنا نشعر بأننا مجردون من الحول والقوة ومن القدرة على مواجهة المخاطر الماثلة.

إن التكتم العسكري، وهو أمر يختلف تماما عن مفهوم السرية الاستراتيجية الضروري لأمن كل أمة من الأمم، ما زال يشجع على التسلح المفرط. ويبدل تجار السلاح قصارى جهدهم للمغالاة في تصوير القدرة الهجومية الحقيقية للخصوم المفترضين مشجعين بذلك الطلب على سلعهم. إن الصراعات الإقليمية لا تخدم إلا تجار السلاح الذين لا يخضعون لإشراف أي جهة، بما في ذلك الحكومات ذاتها، بالرغم من المسؤوليات الحقيقية التي تتحملها عن الاستقرار العالمي. وينبغي لهذه الحكومات أن تنهض بمسؤولياتها. وما زال الرأي العام العالمي شديد التسامح مع هؤلاء التجار ومع تلك الحكومات.

وما زال الإنفاق العسكري غير متناسب مع الحاجات الحقيقية يشكل، الآن في نهاية ١٩٩٢، تهديدا للأمن الاقتصادي لمعظم البلدان، ولا سيما البلدان النامية. وفي عالم يشكل فيه الفقر المتزايد عاملا رئيسيا من عوامل عدم الاستقرار لن تكون هناك أسلحة كافية للتحكم في فقراء العالم وفي الهجرات القسرية. إن أمة لا تسير على درب التنمية لا يمكن أن تكون أمة آمنة بحال من الأحوال. إننا نعرف الآن أن الأمن الحقيقي لا يمكن أن يركز على القوة العسكرية. واليابان وألمانيا مثلان بارزان بوجه خاص على هذه الحقيقة.

لقد كانت الدولتان العظيمتان تبذلان، طيلة ما يسمى بحقبة الحرب الباردة، جهودا خاصة دؤوبة ودقيقة لإمساك نوع من أنواع كشف الحساب الدولي للأسلحة النووية. وكانت هذه طريقة تتيح صون توازن الرعب الذي خضعت له البشرية بأسرها سنوات طوالا.

ومما يؤسف له بالنسبة للبلدان النامية أن هذا الشاغل لم يكن له وجود عندما كان الأمر يتعلق ببيع الأسلحة التقليدية للبلدان الفقيرة، مما أسفر عن النتائج التي نعانينا اليوم. ومما لا شك فيه أن الصومال يعتبر أبرز مثال على ذلك لقد أغدقت المساعدات العسكرية بسخاء على الصومال، الذي أصبح اليوم ضحية لانتهاك الحرب الباردة. فهو بلد مدجج بالسلح الذي يمتلك منه كميات تفوق ما لديه من أغذية. ولم يكن هناك أحد يفكر في تحقيق توازن. فالأسلحة التقليدية على أية حال لا يمكن أن تلحق أضرارا كثيرة خارج حدود البلد الذي تستخدم فيه. وهذه سياسة خطيرة دونما شك وتتسم بعدم الإحساس بالمسؤولية. واليوم، تحاول الأمم المتحدة أن تبدأ برنامجا لتبادل الأغذية بالأسلحة، لأن الأسلحة أصبحت أفضل وسيلة أمام أي بلد لسداد ثمن مشترياته. ولا ضرورة لأية تعليقات إضافية على هذا القول.

وينبغي للعديد من بلداننا أن تطور قوانينها التي تتحايل بها لإخفاء ما تنفقه من موارد مالية ضخمة غير متناسبة على شراء الأسلحة. فلو كانت هذه النفقات واضحة لقللت تقليلا كبيرا ولأصبح مجال الفساد ضيق.

إن التشريعات الوطنية التي تمنع الدول من تقديم معلومات بشكل طوعي الى سجل الأمم المتحدة الخاص بالأسلحة التقليدية حسب ما أتفق عليه في الدورة الأخيرة للجمعية العامة، ينبغي تعديلها لتتلاءم مع هذا الترتيب الجديد الذي توصل اليه المجتمع الدولي اليه. ومما لا ريب فيه أن هذا السجل خطوة أساسية الى الأمام صوب تحقيق المزيد من الوضوح في حساب مخزونات المعدات العسكرية على الصعيد الدولي. ويواجه بلدنا قيودا قانونية ورثناها من عهود خلت. ولكننا نحاول الآن قدر استطاعتنا تعديلها على ضوء الظروف الدولية الجديدة. وعلينا أن نغتنم الفرصة التي يتيحها لنا الآن هذا التوافق في الآراء على الصعيد الدولي لندخل الإصلاحات القانونية اللازمة قدممت فنزويلا، وهي تدرك هذه الحقيقة، مشروع قرار بشأن هذا الموضوع في الدورة الماضية للجمعية العامة. ونحن على ثقة بأن سجل الأسلحة التقليدية ينبغي السير به قدما حتى يصبح ملزما للجميع، وبأنه ينبغي توسيع نطاقه ليشمل المخزونات ومستويات الانتاج في كل الدول المنتجة للأسلحة. ولا يمكننا أن نحاول معرفة عمليات نقل الأسلحة الجارية، وأيضا معرفة مخزونات الأسلحة في العالم إلا بهذه الطريقة. ولكن ذلك على وجه الدقة هو الأمر الذي لا نعرفه اليوم بسبب الافتقار الى الوضوح في هذا المجال.

إن العالم الذي لا يزال ينفق سنويا زهاء ألف بليون دولار على التسلح لا يمكن أن يكون مكانا آمنا لأحد. ولا يزال الجزء الأفقر من هذا العالم يخصص ١٥٠ بليوناً من الدولارات سنويا للنفقات العسكرية. ومن هذا المبلغ ينفق حوالي ٤٠ بليوناً من الدولارات على استيراد الأسلحة من العالم المتقدم صناعياً. لقد أدى ما يعرف "بعائد السلم" إلى الإفراج عن قدر كبير من الموارد، التي يمكن دونها شك استخدامها في التعاون من أجل تحقيق التنمية على المستوى الدولي، ولكن يبدو أن كل شيء يشير إلى أن الأمر لن يكون كذلك، ويبدو من غير الواقعي أن تتوقع البلدان النامية مثل بلدي أن يتم تحويل المبالغ المحررة من الانفاق العسكري من جانب البلدان الكبرى واستخدامها في تلبية متطلبات جدول أعمالنا الهائل والزاهر باحتياجات التنمية.

وأدت التوقعات المفرطة للبلدان المتقدمة النمو من "عائد السلم" إلى تحويل اهتمامنا طوعاً في بعض الحالات، وكرهاً في حالات أخرى، إلى الفرصة الحقيقية التي في متناول أيدينا بالفعل والتي تتمثل في تحقيق عائد سلم خاص بنا. ويقدر أنه في استطاعتنا أن نخصص نحو ٤٠ بليوناً من الدولارات لتمويل تنميتنا الخاصة، ولتسليح أنفسنا بالصحة والتعليم والكرامة. وبذلك يمكننا باختصار أن نحمي أنفسنا، ونحقق أماناً حقيقياً لنا، بدلاً من الاستمرار في إفقار أنفسنا من جراء ما يسمى بحق بالافراط في الانفاق على المعدات العسكرية.

ولقد شهدنا بدهشة وذهول وانزعاج الطريقة التي يتم بها بنجاح تبرير استمرار مبيعات الأسلحة، وحتى مبيعات المواد والمعدات المقترنة بالأنشطة النووية وذلك باستخدام حجج تستند إلى اعتبارات اقتصادية. وطبقاً لهذه الحجج أن عملية تحويل الصناعة العسكرية والنووية إلى صناعية مدنية من العمليات الشاقة، وأنه من الضروري لأسباب اقتصادية الاستمرار في إنتاج وبيع الأسلحة.

وإنني لأسئال ماذا سيكون رد فعل الرأي العام العالمي لو جادلت البلدان التي تزرع وتنتج الكوكا والأفيون والماريجوانا بأنها لا تستطيع أن تتخلى عن هذه المحاصيل المربحة جداً وتستبدلها بمحاصيل أخرى أقل ربحاً. إنني على يقين بأن العالم لن يقبل هذه الحجة باستكانة وسيكون محقاً تماماً في رفضه لها. ومع ذلك فإننا نصدّم عندما نشاهد البلدان الكبيرة والمتوسطة الحجم تواصل تجارة الأسلحة وأدوات التدمير. ومما لا شك فيه أن هذا الكيل غير المقبول بمكيالين من الأعمال اللاأخلاقية والمتسمة بالنفاق، كما أنه يعمل بنشاط ضد الأمن العالمي.

لقد أنشئت منظمنا للنهوض بالسلم العالمي. وترى حكمة مألوفة أن الأسلحة يتم اقتناؤها لضمان السلم، ولكن نعرف جميعاً أن سباق التسلح الذي تولده تلك الحكمة يطلق العنان لدينامية الخوف، التي تنشأ منها حقيقة أن العالم كله يشتري أسلحة. إننا نخرج الآن من هذا الكابوس، وخصوصاً الكابوس النووي، ولكن يتعين علينا أن نوقف السباق في حيازة الأسلحة التقليدية، الذي هو أكبر كابوس، وعلى وجه الخصوص للبلدان الفقيرة.

ويمكن تيسير إحلال السلم وضمانه بعدد أقل من الأسلحة. ولهذا السبب أنشئت الأمم المتحدة من أجل صنع السلم وحفظ السلام. ولهذا السبب نعتقد أن منظمنا يمكنها أن تقوم على أقل تقدير باستثمار كل إمكاناتها وطاقاتها وإرادتها وسلطتها التي لا جدال فيها وهيبتها في وقف هذا السباق ضد الإنسانية. ومما لا شك فيه أن ضغط المجتمع الدولي قد أرسى الأساس الذي ساعد البلدان ذات القدرة النووية على التوصل إلى اتفاقات كثيرة هامة تظهر على جدول أعمال نزع السلاح. ولكن لا شك أيضاً في أن التغير الحادث في الوضع الدولي وفي المصلحة الذاتية نفسها، والقيود الاقتصادية التي تواجهها هذه البلدان هي التي حددت عمق هذه الاتفاقات وإيقاعها.

إننا نسير على الطريق الصحيح بقدر ما يتعلق الأمر بما يسمى بأسلحة التدمير الشامل. ولكن أين موقعنا على هذا الطريق بالنسبة للأسلحة التقليدية، وتهريب الأسلحة، وسوق الأسلحة السوداء التي تمثل المشكلة الحقيقية للبلدان النامية؟ لا أحد يعرف ولم تحدث قط أية مساءلة.

ويعتقد وفد بلدي أن هناك أكثر من فرصة متاحة أمام العالم، وهي في الحقيقة فرصة أخلاقية ومعنوية وصادقة للتعامل مع هذه الحالة بطريقة تتسم بقدر أكبر من الإبداع. وعلى سبيل المثال، يمكن للجمعية العامة أن تنتخب أميناً للمظالم يكون من مسؤوليته التحقيق في كل الأنشطة المتصلة بالتجارة غير المشروعة بالأسلحة وشجب هذه الأنشطة. ويكون هذا الشخص ذا هيبة كافية لأن يتلقى الشكاوى ولأن يضع التوصيات التي تكون لها استجابة كافية في العالم قاطبة.

إن القطاع الخاص الدولي، المشغول بحماية براءات ممتلكاته الفكرية، لديه بالفعل أمين للمظالم خاص به، وهو يضطلع بمهامه بحماس وكفاءة. لماذا إذن لا ننشئ لأنفسنا مدقق حسابات سامياً أو مفتشاً سامياً في مجال ما يسمى "بسوق الموت" الذي يكفلنا كما هائلاً من المآسي في كل يوم؟

ويطلب وفد بلادي مواصلة طرح هذا الاقتراح إلى أن يحظى بالقبول. لذا، نود أن نسترعي الانتباه إلى أن المادة ١٣٨ (و) من معاهدة الاتحاد الأوروبي - معاهدة ماستريخت - تنص على أن يعين البرلمان الأوروبي أميناً للمظالم يكون مستقلاً استقلالاً تاماً ويعهد إليه بتلقي الشكاوى من أي مواطن أو هيئة من هيئات المجتمعات الأوروبية بشأن سوء إدارة أو سوء عمل الأجهزة التابعة للمجتمعات.

لا شك في أن انهيار الاتحاد السوفياتي والتجزئة التي أعقبته زادا من مخاطرة فقدان السيطرة المركزية على المعدات والخبراء والتكنولوجيا النووية، وفي أن هذه الحالة تجب معالجتها بعناية خاصة وعاجلة. كما ينبغي ألا ننسى أن تلك البلدان أيضاً التي تواصل تطوير برامجها النووية لأغراض مدنية يمكن أن تنتهي إلى حيازة العناصر والتكنولوجيا اللازمة لإنتاج الأسلحة النووية*.

وقد تكون حالة العراق أبلغ مثال على ذلك. فالعراق بحصوله على مساعدة أوسع نطاقاً وأكثر سخاء وتنوعاً تمكن من حيازة كل ما يحتاجه لكي يصبح منتجاً للأسلحة النووية. ومع ذلك، فالعديد من البلدان التي تباع هذه المعدات والتكنولوجيا ما زالت متقاعسة - على غرار حكومة العراق - عن مد لجنة اكيوس بالمعلومات اللازمة. فالمدى الحقيقي للإمكانية النووية للعراق وعواقبها لا تزال بحاجة إلى إيضاح.

وفضلاً عن ذلك، مما لا شك فيه أن الصعوبات الاقتصادية للبلدان الجديدة التي تمتلك مواد ومعدات نووية تفرض خطورة أخرى تتمثل في أن يصبح بيع هذه الموارد والخبرة النووية جذاباً على نحو خاص. إن القبض مؤخراً - في برلين - على أشخاص كانوا يحاولون بيع ٥ كيلوغرامات من اليورانيوم المخصب تحذير خطير على نحو كاف لنا جميعاً. ويجب ألا ننسى أن العراق وقع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لكن هذا لم يمنعه بحال من الأحوال من تطوير برنامجه النووي. بل على النقيض من ذلك، يسرّ له القيام بذلك.

ليس من الممكن ولا من المتصور وجود توازن نووي يضمن السلم والأمن الدوليين في عالم من الممكن أن يظهر فيه في أية لحظة وفي أي مكان عنصر انتشار جديد. ولا يمكن تحقيق هذا التوازن إلا بالقضاء التام على الأسلحة النووية. وينبغي أن يكون هذا هو هدف اللجنة الأولى والمهمة الأولى للجمعية العامة.

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد باتوكاليو (فنلندا).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الكاميرون لعرض مشروع القرار

A/C.1/47/L.2.

السيد بيلوا تان (الكاميرون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني ويسرني أن أتولى نيابة

عن أنغولا وبوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى ورواندا وزائير، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون وغينيا الاستوائية والكاميرون والكونغو عرض مشروع القرار A/C.1/47/L.2 المعنون "تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي" بموجب البند ٦٢ من جدول الأعمال "استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية عشرة".

إن هذه الدول الـ ١١ الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي لدول وسط أفريقيا مقتنعة اقتناعاً راسخاً بأن اعتماد اللجنة لمشروع القرار هذا من شأنه أن يعزز ويشجع قوة الدفع اللازمة لتنفيذ تدابير بناء الثقة في وسط أفريقيا فالواقع أن هذه المنطقة دون الإقليمية تضم أكثر من ٨٠ مليون نسمة مجتمعين في دول، وبعضها يعيش في ظروف تهدد باندلاع صراع في المنطقة بأسرها ومن المحتمل أن تصبح خطر جدياً يتهدد السلم والأمن الدوليين.

وبالتالي، من أجل الحفاظ على علاقات وئام بين شعوب هذه الدول وتعزيزها، ومن أجل القضاء على خطر اندلاع الصراعات التي من المرجح أن تضر بالمناخ الإيجابي البناء، قامت بلداننا بالتفكير العميق في هذا الأمر في سياق الأمم المتحدة.

إن هذا النهج، الذي مكنه من تحديد عدد من تدابير بناء الثقة التي تفضي إلى تحقيق هذا الهدف، أدى إلى أن تتخذ الجمعية العامة بتوافق الآراء - وأؤكد على أنه كان بتوافق الآراء - في دورتها السادسة والأربعين، القرار ٣٧/٤٦ بء المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، والجمعية العامة بمقتضاه:

"تؤيد وتشجع الجهود الرامية إلى تعزيز تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون

الإقليمي ...

"ترحب بالمبادرة التي اتخذتها الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي لدول وسط

أفريقيا ...".

وتطلب إلى أمين عام الأمم المتحدة مواصلة تقديم المساعدة وذلك - بين إجراءات أخرى - عن طريق إنشاء اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا.

وهنا، أود أن أعرب عن امتناننا للأمين العام الذي اضطلع بولايته بأن أعلن في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٢ تشكيل اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا وتعيين أمانة دائمة لتلك اللجنة. وهكذا عقدت اللجنة الاستشارية، على المستوى الوزاري، اجتماعا في ياوندي في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٢ تحت رعاية الأمم المتحدة، وأدى هذا الاجتماع إلى اعتماد سلسلة من تدابير بناء الثقة في شكل برنامج عمل لفترة محددة.

وكما قلت في بياني أمام اللجنة الأولى في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر إن تدابير بناء الثقة هذه تفي بالشواغل التي أعرب عنها الأمين العام في تقريره "خطة للسلام". فهي تدعو إلى الدبلوماسية الوقائية وبناء السلم وصون السلم، وكلها تعتمد على وجود تدابير تحقق سليمة.

إن الدول الـ ١١ المتبينة لمشروع القرار A/C.1/47/L.2 مقتنعة بأن تنفيذ هذا البرنامج المتعلق بتدابير بناء الثقة سيفضي إلى تهيئة مناخ السلم اللازم للتنمية الاقتصادية، التي ما زال هدفها الأول يتمثل في تحسين رفاه الشعوب. ولهذا السبب نطلب - كما فعلنا في الماضي - تأييد الأمم المتحدة في تنفيذ ما يعد - بالنسبة لأفريقيا بأسرها - مبادرة رائدة. ويحدونا وطيد الأمل في أن يعتمد مشروع القرار هذا - على غرار القرار ٣٧/٤٦ بء الصادر في ٦ كانون الأول/ديسمبر - بتوافق الآراء.

وقبل أن أختتم أود أن أشير إلى تعديل طفيف على مشروع القرار الذي عرضته توا هو ضرورة حذف الإشارة، الواردة في الفقرة الثالثة من الديباجة، إلى القرار ٥٨/٤٥ عين الصادر في ٤ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٠.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة لممثلة استراليا لعرض مشروع القرار

A/C.1/47/L.20.

السيدة موليس (استراليا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يشرفني أن أتولى عرض مشروع

القرار A/C.1/47/L.20 المعنون "المؤتمر الاستعراضي الثاني للأطراف في اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى" - اتفاقية "الانمود". بالإضافة إلى استراليا تبنت مشروع القرار هذا الدول التالية: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، ألمانيا، أيرلندا، إيطاليا، باكستان، بلغاريا، بولندا، تشيكوسلوفاكيا، الجزائر، جمهورية كوريا، رومانيا، السويد، فنلندا، قبرص، كندا، كوبا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

عقد المؤتمر الاستعراضي الثاني للأطراف في اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى في جنيف خلال الفترة من ١٤-١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢. واستعرض الاجتماع بصورة ناجحة ومفصلة مضمون الاتفاقية وناقش مناقشة مستفيضة موقعها العام في مجال نزع السلاح وقدرتها على القيام بدور هام في ظل الظروف المعاصرة. وجرت دراسة مجموعة من الاقتراحات الأخاذة والشيقة لتحديد نطاق الاتفاقية بمزيد من الوضوح، وتحسين فعاليتها، وتعزيز قدرتها على اجتذاب عدد أكبر من البلدان.

وأصدر المؤتمر الاستعراضي الوثيقة النهائية المتفق عليها التي أكدت من جديد مصلحة الدول الأطراف القوية المشتركة في منع استخدام تقنيات تغيير البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى. وفي الوثيقة النهائية تؤكد الدول الأطراف من جديد دعمها القوي للاتفاقية، وإخلاصها المستمر لمبادئها وأهدافها، والتزامها بتنفيذ أحكامها بصورة فعالة.

وتتضمن الوثيقة النهائية - وذلك أمر هام - تفاهما متفقا عليه على حظر استخدام مبيدات الأعشاب كطريقة من طرائق الحرب. هذه قضية أساسية لعدة بلدان، وتشكل أحد الأبعاد الهامة للقواعد التي ستتقرر بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولو كان المؤتمر الاستعراضي قد أخفق في التصدي لهذه القضية على النحو الكافي لكان من المحتمل أن تنشأ مشاكل هامة في سياقات أخرى.

وتؤكد الوثيقة النهائية من جديد أيضا التزام كل الدول الأطراف بمشاوره بعضها مع بعض، وبالتعاون في حل أية مشاكل قد تنشأ فيما يتصل بأهداف الاتفاقية أو في تطبيق أحكامها. وفي هذا السياق تلاحظ أن بعض الدول الأطراف تنظر في طلب عقد لجنة الخبراء الاستشارية، وفقا لما تنص عليه المادة الخامسة من الاتفاقية وستشارك بالطبع استراليا بصورة نشطة في هذا الاجتماع.

وهناك اتفاق بين الدول الأطراف في الاتفاقية بأن الانضمام على أوسع نطاق إليها يمثل هدفا قيما وهاما. ومن ثم يدعو الإعلان الختامي للمؤتمر الاستعراضي جميع الدول الموقعة إلى التصديق على الاتفاقية دون إبطاء، ويدعو الدول التي لم توقع على الاتفاقية إلى أن تصبح طرفا فيها في أقرب وقت ممكن. ويدعو المؤتمر أيضا كل الدول الخلف، إلى أن تؤكد، حسب الاقتضاء، عضويتها وأن تتخذ الإجراءات اللازمة لتصبح أطرافا في الاتفاقية، وندعو كل الدول الحديثة العهد بالاستقلال إلى الانضمام إلى الاتفاقية.

واقترنا منا بأن الانضمام على النطاق العالمي إلى اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى من شأنه أن يسهم مساهمة كبيرة في بناء الثقة الدولية

وفي تعزيز الثقة بين الدول، نعرب عن أملنا الخالص في أن يشهد المؤتمر الاستعراضي زيادة كبيرة في عدد الدول الأعضاء.

ومن حيث الجوهر، يعبر مشروع القرار الذي نعرضه الآن عن توافق آراء الدول الأطراف في الاتفاقية، كما يرد في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الثاني. ونأمل أن تعتمد اللجنة مشروع القرار بتوافق الآراء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل منغوليا ليتولى عرض مشروع

القرار A/C.1/47/L.16.

السيد مونخ - أورغل (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): نيابة عن المقدمين، يشرفني

أن أعرض اليوم مشروع القرار المعنون "اسبوع نزع السلاح"، الوارد في الوثيقة A/C.1/47/L.16. ولقد شاركت في تقديم مشروع القرار وفود أفغانستان واندونيسيا وأوكرانيا وباكستان وبيلاروس وتايلند وتركمانستان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وساموا وسنغافورة والصين وطاجيكستان والفلبين وفييت نام وقيرغيزستان وكازاخستان وكندا وكوستاريكا وماليزيا ومنغوليا وميانمار وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة) ونيبال ونيوزيلندا واليابان.

يسهم "أسبوع نزع السلاح"، الذي يحتفل به سنويا منذ ١٩٧٨، مساهمة كبيرة في زيادة الوعي العام والدعم لعملية نزع السلاح ودور الأمم المتحدة في هذا المجال. فتقرير الأمين العام، الوارد في الوثيقة A/47/321، وبيانات رئيس الجمعية العامة، والأمين العام، ورئيس هذه اللجنة في الاجتماع الخاص الأخير للجنة الأولى الذي عقد احتفالا بأسبوع نزع السلاح، قد بينت مرة أخرى أن المجتمع الدولي لا يزال يعتمد على أسبوع نزع السلاح باعتباره مناسبة هامة لزيادة تعزيز الأنشطة الوطنية والدولية الرامية إلى تثقيف وتعريف الجمهور العام، على نحو متزن، بالقضايا الرئيسية لنزع السلاح وتطوراتها.

ونص مشروع القرار المعروض علينا هو صورة طبق الأصل بتعديلات طفيفة من نص قرار الجمعية

العامة ١١٩/٤٤ زاي، الذي اتخذ دون تصويت.

وفي ديباجة مشروع القرار A/C.1/47/L.16 تشير الجمعية العامة إلى التطورات الهائلة الأخيرة في العالم، وترحب بالإنجازات الهامة التي حدثت مؤخرا في مجال نزع السلاح، وتلاحظ الدور والمكانة المتعاظمتين للأمم المتحدة، وتؤكد من جديد على ضرورة وأهمية دعم الرأي العام العالمي لجهود نزع

السلاح، وتشير إلى المقررات التي اتخذتها الجمعية العامة في دوراتها الاستثنائية الأولى والثانية والثالثة المكرسة لنزع السلاح، وتعترف بأهمية الاحتفال السنوي بأسبوع نزع السلاح.

وفي منطوق مشروع القرار تلاحظ الجمعية العامة مع التقدير تقرير الأمين العام (A/47/321)، وتشني على جميع الدول والمنظمات على دعمها لأسبوع نزع السلاح ومشاركتها فيه، وتدعو الدول التي يعينها الأمر إلى أن تأخذ في الاعتبار البرنامج النموذجي لأسبوع نزع السلاح عند تنفيذ التدابير المناسبة، وتدعو الحكومات والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية إلى الاستمرار في مشاركتها في أسبوع نزع السلاح والاستمرار في إبلاغ الأمين العام بالأنشطة المتخذة، وتدعو الأمين العام إلى الاستمرار في استخدام أجهزة الأمم المتحدة الإعلامية لإيجاد تفهم أفضل في أوساط الرأي العام العالمي لمشاكل نزع السلاح وأهداف أسبوع نزع السلاح، وتقرر ختاماً أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت للدورة الخمسين للجمعية العامة البند المعنون "أسبوع نزع السلاح".

وختاماً، أود أن أعرب عن أمل مقدمي مشروع القرار A/C.1/47/L.16 في أن تعتمده اللجنة الأولى دون تصويت.

السيد أروسيمينيا أرياس (بنما) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود بداية أن أعرب، عن طريقك يا سيدي، للسيد العربي رئيسنا وممثل مصر عن تعازينا الخالصة إثر الزلزال الذي أصاب بلاده مؤخراً. ويتمنى بلدي أن تتغلب مصر على هذه المأساة في وقت قريب جداً.

وبالنسبة لبنما، أن الأسلحة النووية بوصفها أسلحة تدمير شامل ستظل تمثل خطراً حقيقياً على البشر وبالتالي على الحضارة، إلى أن يتحقق نزع السلاح النووي العام والكامل. وفي هذا السياق، لا يمكن أن يكون هناك مبرر لاستخدام هذه الأسلحة حتى بوصفها أحد تدابير الدفاع عن النفس، ولا يمكن في رأينا بالآخرى أن نبرر التهديد باستخدامها أو استخدامها لتحقيق أهداف سياسية. ومن ثم تؤيد بنما بوصفها طرفاً في معاهدة ثلاثيولكو أي إجراء تتخذه الأمم المتحدة بحظر الأسلحة النووية في نصف الكرة الأرضية الغربي وتقتراح توسيع نطاق هذه التدابير لتشمل بقية العالم.

ونود أن نذكر أننا نؤيد آراء حكومة فنزويلا التي عبر عنها ممثلها ببلاغة قبل وقت وجيز. وفيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية والنفائات السمية تؤكد بلادي من جديد موقفها الذي عبرت عنه في الوثيقة A/47/362 وهو:

"أنه لا توجد في جمهورية بنما أية مؤسسات أو منشآت أو أجهزة أو مواد أو معامل أو مستودعات تركز نشاطها لإنتاج أو تخزين أسلحة كيميائية أو مواد أو ذخائر أو أجهزة تستهدف القتل أو الإصابة عن طريق المواد السامة". (A/47/362، ص ٤)

وبالمثل، لا توجد رواسب أو تراكمات لهذا النوع من النفايات السمية.

ومن ثم تؤيد بنما الجهود الرامية إلى التوصل إلى إتفاقية متعددة الأطراف تحظر على نحو كامل وفعال استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتؤكد بصورة خاصة على تدميرها.

وبالمثل، أن مناخ الوفاق السياسي الذي يسود العلاقات الدولية والذي هيأته نهاية الحرب الباردة قد جعل إمكانية نشوب صراع تستخدم فيه ما وصفت "بالقنبلة الذرية للرجل الفقير"، أي الأسلحة البكتريولوجية، احتمالا بعيدا جدا، ومن ثم يرحب بلدي بالجهود الجارية الرامية إلى تحديد استخدام هذه الأداة الحربية وإزالتها.

على صعيد عالمي، أنجز الكثير فيما يتعلق بتحديد الأسلحة والحد من التسلح. ومما لا شك فيه أن هذا كان من أكثر نتائج نهاية الحرب الباردة تشجيعاً. ومع ذلك فإنه يمكن تحقيق ما هو أكثر من ذلك في هذا المجال وفي مجال بناء الثقة بين الدول إذا حققنا نزع السلاح على صعيد إقليمي.

فبستقوط جدار برلين والقضاء على الشيوعية في أوروبا الشرقية، تقلص خطر اندلاع صراع عالمي إلى صفر تقريباً. ومن الواضح في قتال على هذا المستوى أن بنما لا تشكل أي تهديد لأي أحد. وفي بلدي سنلغي جيشنا بوسائل مختلفة منها الوسيلة الدستورية من خلال استفتاء سيعقد في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر القادم.

ومع ذلك، تشعر بنما بقدر أكبر من القلق إزاء الصراعات الإقليمية التي قد تؤثر عليها، نظراً لأن بعض بلدان المنطقة لا تزال تمتلك قوات مسلحة أكبر بكثير من احتياجاتها الدفاعية المشروعة، الداخلية والخارجية على حد سواء. ونتيجة لذلك، نسعى لتحقيق نزع سلاح إقليمي ونناشد المجتمع الدولي أن يولي أهمية لهذا الموضوع، لأنه، كما نرى، الجانب الآخر للنظام الدولي الجديد.

وكما قال رئيس بلدي، السيد غييرمو إندارا غاليماي في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢:

"... فيما يتعلق بنزع السلاح على الصعيد الإقليمي، تلتزم بنما، بموجب معاهدة ثلاثيولكو وتعدلاتها المقترحة الأخيرة، وبوصفها موقعة على إعلان أياكوتشو، بالتعاون في الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الهدف، وفي الجهود الرامية إلى حظر الأسلحة النووية وإزالة الأسلحة التقليدية من أمريكا اللاتينية. إن بلدنا مراعاة لمفاهيم السلم والاستقرار، قد ألغى الجيش حقاً وفعلاً، وهو بصدد إدخال إصلاحات دستورية تحول دون إعادة تشكيل أي منظمة عسكرية في بنما. وإذا فازت هذه الخطة بتأييد شعب بنما في الاستفتاء الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر القادم، فإننا سنكون نحن وكوستاريكا، بلدين أمريكيين يحظر فيهما بحكم الدستور والقوانين وجود أي جيش. وبهذا نكون قد قضينا على احتمال إعادة قيام نظم عسكرية، بما تشير من ذكريات مؤسفة، وهي نظم ألحقت قدراً كبيراً من الضرر ببنما على مدى تاريخها". (A/47/PV.16، ص ٣ و ٤)

لقد عانت بنما مباشرة من الأخطار المترتبة على وجود جيش لها. فخبرتنا التعيسة طيلة ٢١ عاماً من الحكم العسكري أقنعتنا بضرورة التخلص من جميع القوات العسكرية وتحويل الموارد الاقتصادية المخصصة للاحتفاظ بهذه القوات إلى بنود أخرى تمكننا من حل المشاكل المتصلة بالصحة والإسكان والتعليم ومن التصدي لمشاكل التخلف التقليدية، مثل الفقر والجوع والأمية.

وقد أدلى رئيس دولتنا في الدورة السابعة والأربعين بالبيان التالي في الجمعية العامة:

"إننا نؤيد، على الصعيدين المحلي والدولي، تحويل الموارد التي كانت تخصص حتى الآن للأنشطة العسكرية الى الجهود الرامية الى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب وحماية البيئة. وإذا كانت الدول العظمى والقوية في هذا العالم قد تفهمت الحاجة الى تخفيض الانفاق العسكري، فإنه يجدر بالبلدان الصغيرة، من باب أولى، أن تدرك أن حروبنا يجب أن تكون حروبا ضد الفقر والجهل". (المصدر نفسه)

فالتصدي لمشاكل التخلف، التي ذكرت، وفي نفس الوقت الحفاظ على الترتيبات الدستورية لصون الديمقراطية، كما تفعل بنما الآن، كل هذا يتم وفقا لإعادة تعريف مفهوم الأمن الذي تبلور بعد إنهاء الحرب الباردة. ينبغي لإعادة التعريف هذه، التي تضم جوانب تقدم اقتصادي واجتماعي، أن تكون الهدف المشترك لبلدان أمريكا اللاتينية والعالم الثالث.

وبالتالي، نعرب عن اعتقادنا بأن ما يعرف "بعائد السلم" - الذي كنا نتوق الى لفت انتباه الدول العظمى إليه - ينبغي أن يوسع لا يشمل ميزانيات الدول الإقليمية فقط، بل يشمل أيضا جميع البلدان. ومن شأن عدم القيام بذلك أن يكون نفاقا على نطاق عالمي. ومن الواضح أن لتخفيض النفقات العسكرية على مستوى وطني أو إقليمي أهمية تعادل بالنسبة لشعوبنا أهمية التخفيض على مستوى عالمي، إن لم تكن أكبر منها.

إذا كانت بنما في صدد التخلص من جيشها، فإن من مصلحتنا أن تفعل بلدان المنطقة الأخرى نفس الشيء. وإذا كان بالإمكان إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، فإنه يمكن عمل نفس الشيء بالنسبة للأسلحة التقليدية على صعيد إقليمي. والجهود الرامية الى أعمال الدبلوماسية الوقائية الفعالة التي تمكن من حل الصراعات الدولية من خلال الحوار والمفاوضات والتفاهم ينبغي أن تشجّع بغية القضاء نهائيا على استعمال القوة في العلاقات الدولية. وعليه، إن أية مبادرة تتصل بنزع السلاح التقليدي ستلقى تأييدنا القوي.

إن بنما، بوصفها موقعة على معاهدة تلاتيلولكو، تؤيد الأمم المتحدة في جهودها الرامية الى نزع السلاح الإقليمي.

نحن نرحب بجهود الأمين العام لإبقاء موضوع تحسين جهود السلم المتعددة الأطراف حية، وأود أن أختتم بياني بتأييد العبارات التي استعملت في إسهامه الحافل بالأفكار في النظام الدولي الجديد التي وردت في تقريره عن أعمال المنظمة:

"... كما أنه لا يوجد في الوقت الحالي نزاعان يتميزان بنفس السمات، كذلك يجب أن ينتهج تصميم التعاون وتقسيم العمل، في خدمة السلم والاستقرار والتجديد بعد النزاع، نهجا مرنا وخلاقا يتلاءم مع الأوضاع، كل على حدة. وفي هذه الصدد، يتعين على الترتيبات والوكالات الإقليمية أن تقدم مساهمات جديدة". (A/47/1، الفقرة ١١٣)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأنتقل الى السيد العربي عبارات التعزية اللطيفة التي أعرب عنها ممثل بنما فيما يتعلق بالزلازل المأساوي الذي أصاب مصر. وأعطي الكلمة لأمين اللجنة. السيد خيراضي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أخبر اللجنة بأن البلدان التالية انضمت الى مقدمي مشاريع القرارات التالية:

مشروع القرار A/C.1/47/L.8: ألمانيا، أيرلندا، كوستاريكا، اليابان، اليونان؛

مشروع القرار A/C.1/47/L.9: ماليزيا؛

مشروع القرار A/C.1/47/L.17: كولومبيا؛

مشروع القرار A/C.1/47/L.18: كوستاريكا؛

مشروع القرار A/C.1/47/L.20: النرويج، الهند، اليونان؛

مشروع القرار A/C.1/47/L.42: اليابان.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٥